

## وفد من كبريات الشركات الإيطالية يصل إلى الإقليم الأسبوع المقبل

# هورامي: صادرات كردستان النفطية ترتفع العام المقبل إلى ٢٥٠ مليون برميل يوميا

□ أربيل / المدى

قالت حكومة إقليم كردستان العراق الثلاثاء إنها قد ترفع صادرات النفط من حقوله إلى أكثر من ٢٥٠ ألف برميل يوميا في العام المقبل بعد إبرام اتفاق مع بغداد بشأن مدفوعات الشركات الأجنبية المنتجة.

وقال وزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان أشتي هورامي في تصريح لرويترز، إن الإقليم قد يرفع صادراته النفطية بما يزيد على ٥٠ في المئة في العام المقبل، مضيفا ، إن اتفاق الأسبوع الماضي بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية تطور كبير يمكن أن يمهّد الطريق لصدور قانون النفط والغاز المتعثر منذ فترة طويلة بنهاية ٢٠١٢ أو أوائل ٢٠١٣ في خطوة نحو الاستفادة من احتياطات ضخمة كامنة. وأضاف هورامي أنه يمكن إنجاز ذلك لو خلصت النوايا، مشيراً إلى الحاجة إلى استقرار في الداخل لضمان استقرار الإمدادات. وأضاف هورامي أن إقليم كردستان يمكن أن يزيد صادراته إلى ٢٥٠ ألف برميل يوميا أو حتى أكثر من ذلك العام المقبل من ١٤٠ ألف برميل يوميا حاليا. وقال هورامي "سنبدل قصفنا جهدينا لرفع المزيد في ميزانية ٢٠١٣.. ربما يبلغ ٢٥٠ ألف



برميل يوميا أو أكثر." وارتفع إجمالي إنتاج العراق إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا متجاوزا إيران في الأشهر الأخيرة مما يجعل العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك. وكان إقليم كردستان قد أوقف شحناته النفطية في ابريل/ نيسان بسبب تأخر بغداد في سداد مستحقات لشركات. واستأنفت الشحنات في آب. وأكد الإقليم الأسبوع الماضي أنه سيقبل إنتاجه للتصدير عند ١٤٠ ألف برميل يوميا هذا الشهر ثم يرفعه إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا لنهاية العام الحالي. ووافقت بغداد على

دفع نحو ٩٠٠ مليون دولار للمتعاقدين في كردستان. وقال هورامي إن من المتوقع أن تأتي المدفوعات على دفعتين حيث ستكون الأولى بقيمة ٦٥٠ مليون دولار. وكانت بغداد وأربيل قد توصلتا الخميس الماضي إلى اتفاق لإنهاء خلافات بشأن صادرات كردستان النفطية ومدفوعات مالية تعود لشركات النفط المنتجة في الإقليم. ويتضمن الاتفاق التزام إقليم كردستان بزيادة صادراته النفطية من ١٢٠ ألف برميل يوميا حاليا إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا إلى الخط الحكومي

العراقي الذي يربط كركوك ببغداد عبر البحر المتوسط، وصولا إلى ٢٥٠ ألف برميل يوميا بدفع العام المقبل. بينما تلزم بغداد بدفع مستحقات الشركات الأجنبية المنتجة للنفط في الإقليم الذي يقول إنها تبلغ نحو ١,٥ مليار دولار. وبحسب حكومة الإقليم فإنها ستبقي إنتاجها للتصدير عند ١٤٠ ألف برميل يوميا هذا الشهر ثم ترفعه إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا لنهاية العام الحالي. وفي سياق النشاطات الاقتصادية في الإقليم ، أفاد رئيس اتحاد غرف التجارة

والصناعة بإقليم كردستان ، أن وفداً من كبريات الشركات الإيطالية سيصل إلى الإقليم الأسبوع المقبل. وقال دارا جليل خياط أنه "من المقرر وصول وفد كبير يضم مقاولين وأصحاب كبريات الشركات الإيطالية إلى الإقليم، الأسبوع المقبل". وأضاف إن "الوفد يتكون من ٢٩ شخصا"، مبيّنا أن "زيارة الوفد تستغرق ثلاثة أيام، حيث سيعقدون خلالها لقاءات واجتماعات رسمية مع التجار والمقاولين وأصحاب الشركات والمؤسسات الحكومية بإقليم كردستان". وأوضح أن "جدول أعمال الوفد الإيطالي يتضمن عقد مؤتمر اقتصادي مع اتحاد غرف التجارة والصناعة بالإقليم، في ٢٩ من الشهر الجاري في المركز الثقافي لغرفة التجارة والصناعة، ويستمر يوما واحداً".

من جانبه، قال مسؤول العلاقات بغرف التجارة والصناعة بالإقليم، آزاد أحمد، إن "المؤتمر سيبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشجيع الشركات الإيطالية للعمل في الإقليم". وأضاف إن "أعضاء اتحاد غرف التجارة والصناعة بالإقليم، سيبستعرضون بالتفصيل فرص العمل في إقليم كردستان واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية في الإقليم".

## ندوة عن دور المنظمات المدنية وعلاقتها مع حكومة الإقليم

□ دهوك / عبد الخالق سلطان

أو حقوق الإنسان، فيمكن لهذه المنظمات أن تتحد أو تعمل معا " وقال " نحن لا نحاج إلى هذا العدد الكبير من المنظمات لأننا لانعاني هذا الكم الهائل من المشاكل سواء الاجتماعية أو الفكرية أو الإنسانية "وأوضح تبلي أن هناك مؤسسات غير حكومية أخرى تعمل داخل المجتمع مثل المراكز الثقافية والاتحادات والنقابات المهنية والجمعيات، فهذه أيضا تعد من مؤسسات المجتمع المدني مما يزيد من عددها على حساب نوعيتها

وحول الصعوبات التي تواجه عمل هذه المنظمات يقول تبلي " كلها بدون استثناء تعاني أزمة في الكوادر المتخصصة والكفاءة، فلدينا قلة الموارد المالية، فعددها الزائد يقلل من فرص حصولها على موارد مالية سواء من الحكومة أو من جهات مانحة عالمية" موضحا أن هذه النقطة تؤثر سلبا على أداء عمل منظمات المجتمع المدني " نشاطاتها تكون ضعيفة وقليلة وكمية وليست نوعية فظهر لديهم ما يمكن تسميته بالنشاط من

انتقد ناشط مدني في محافظة دهوك أداء منظمات المجتمع المدني العاملة في إقليم كردستان وصف دورها بالسلبى وأنها " مستسلمة للسلطة" وبين تبلي صالح مدير منظمة نوتشين لدمقرطة الأسرة في المحاضرة التي نظمت له من قبل البيت الثقافي العراقي في دهوك للحديث عن دور منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان أن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة علاقة سلبية لأنها غير متوازنة موضحا بالقول " المنظمات لم تستطع أن تستفيد من حاجة السلطة إليها ولم تستغل غزل السلطات لها في تحقيق مبادئها وأهدافها" وبين صالح أن هناك عددا كبيرا من المنظمات المدنية التي تعمل في إقليم كردستان، مشيرا إلى أن "هناك تشابها وتكرار في عمل هذه المنظمات ، فهناك العديد من المنظمات التي تعمل في مجال المرأة أو الطفل

أجل النشاط" مدير مركز تنمية الشباب ببار عبدالله الذي حضر جانبا من هذه الندوة قال " هناك الكثير من المنظمات الوهمية التي ليس لها تأثير يذكر على الواقع والمجتمع وإذا ما رصدنا المنظمات الفعالة فان عددها الفعلي لا يتجاوز السبعين منظمة على مستوى إقليم كردسان" زكي صالح من البيت الثقافي العراقي قال " منظمات المجتمع المدني في الدول الأوروبية تمارس دورا خطيرا وهي بالفعل أصبحت نوعا من الضغط والتهديد للسلطات هناك ، فهي تكشف كل الملفات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي وتحاول تطوير المجتمع عن طريق نشر الثقافة الديمقراطية ومبادئ المجتمع المدني الحديث" من جهته أوضح الناشط في مجال المجتمع المدني ببار اميدي أن عدد المنظمات المدنية المتزايد في الإقليم أدى إلى فقدانها مصداقيتها أمام المجتمع " غالبيتها تفتقر إلى الخبرة أو عدم تخصصها في مجال محدد، فهناك

منظمات من المفترض أن تهتم بالأطفال إلا أننا نجدها تهتم بشرائح أخرى أو قضايا بعيدة من اختصاصها، وهذا ما جعلها تفقد مصداقيتها داخل المجتمع" وبحسب الإحصائيات الرسمية فان عددها قد تجاوز حاليا (١٢٨٠) منظمة مدنية تعمل في مجالات الحياة المختلفة ومعظمها تتسلم منحاً مالية شهريا من حكومة الإقليم لتنفيذ نشاطاتها.

وقد بدأت منظمات المجتمع المدني بالعمل في إقليم كردستان منذ العام ١٩٩١ بمجيء المنظمات الإنسانية العالمية لكن تجربة المنظمات المحلية بدأت بعد سقوط النظام البعثي في العام ٢٠٠٣ وتطور الوضع يوما بعد يوم ، إذ يتواجد في إقليم كردستان حوالي (١٢٨٠) منظمة من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية حاليا. هذه المنظمات تعمل في مجالات شتى مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والتنمية الديمقراطية ونشر مبادئ السلام والتسامح بين الأطياف والقوميات المختلفة المتواجدة في العراق.

منظمات من المفترض أن تهتم بالأطفال إلا أننا نجدها تهتم بشرائح أخرى أو قضايا بعيدة من اختصاصها، وهذا ما جعلها تفقد مصداقيتها داخل المجتمع" وبحسب الإحصائيات الرسمية فان عددها قد تجاوز حاليا (١٢٨٠) منظمة مدنية تعمل في مجالات الحياة المختلفة ومعظمها تتسلم منحاً مالية شهريا من حكومة الإقليم لتنفيذ نشاطاتها.

وقد بدأت منظمات المجتمع المدني بالعمل في إقليم كردستان منذ العام ١٩٩١ بمجيء المنظمات الإنسانية العالمية لكن تجربة المنظمات المحلية بدأت بعد سقوط النظام البعثي في العام ٢٠٠٣ وتطور الوضع يوما بعد يوم ، إذ يتواجد في إقليم كردستان حوالي (١٢٨٠) منظمة من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية حاليا. هذه المنظمات تعمل في مجالات شتى مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والتنمية الديمقراطية ونشر مبادئ السلام والتسامح بين الأطياف والقوميات المختلفة المتواجدة في العراق.

# وزير الأوقاف والشؤون الدينية لـ "١٥" : التعايش السلمي في الإقليم يسير بخطة سلمية مع اختلاف الأديان والمذاهب والطوائف



□ مكتب المدى / سالي جودت

قال وزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان كامل حاجي علي " إننا نعمل على التقارب بين جميع المكونات والطوائف لأننا على يقين بأن التعايش السلمي هو الضمان الوحيد للحفاظ على مكتسبات الشعوب جميعا ، وأضاف في حديثه للمدى وزاره الأوقاف تعاملت مع غير المسلمين بما سنه القانون لضمان حقوقهم وأعطى لهم حقهم، والمنظمات من المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان تذكر ذلك في تقاريرها السنوية ، وأكد أن الشعوب بدون قانون أو دستور يضمن حقوقهم خلق دكتاتوريات وبذلك لا يبقى هناك تعايش سلمي وحوار وتفاهم بين الحضارات والأديان " . وفي ما يلي نص الحوار:

- لا نستخدم المال العام لدعم الأحزاب الإسلامية وما يقال مجرد أكاذيب لا يصدقها المواطنون
- لا هدم لأي دار من دور العبادة إلا للمصلحة العامة
- لا نسمح بالنشاطات الحزبية في مدارسنا الدينية

العهد والزراعة كذلك وزارة البيئة من قبل الجماعة الإسلامية ووزارة التجارة من قبل الاتحاد الإسلامي الكرديستاني ووزارات أخرى تسلمتها الأحزاب الإسلامية في الحكومة الفيدرالية ، وهذا معلوم للجميع . لكن تسلم وزارة الأوقاف لعلم أعضاء الأحزاب الإسلامية بالشرع الإسلامي أكثر من غيرها .

«ما صحة الادعاء الذي يقول إن المدارس البنينية تحولت إلى مدارس لتطوير وتخريج كوادر وأحزاب إسلامية؟»

– الوزارة لا تعمل خارج الإقليم وعملها لا يكون بتنظيم سرى وتحت الكواليس ، الكل في هذه الوزارة مواطنون في الإقليم ، نحن لانسمح بالأعمال والنشاطات الحزبية خاصة في أوقات الدوام الرسمي لكن بعد الدوام الكل حر وحسب اختياره يضمن ذلك الحريات العامة التي تكرها الدستور الفيدرالي وفي الإقليم ، والكل موجودون في وزاره الأوقاف ولعشر سنوات فقط الأحزاب الإسلامية لوجود لها داخل الوزارة.

**موقفنا موحد مع القيادة الكردية**

«باعتبارك قياديا في الحركة الإسلامية .. ما هي أهداف الحركة؟»

– أعلنت الحركة الإسلامية في نظامها الداخلي بأنها ستكون عاملا ايجابيا لخدمه الشعب والدين والمواطنين والبلد مع جميع الكيانات الأخرى وخاصة في المسائل الصيرية لهذا الشعب وسنعمل وفقها موحدا مع القيادات الكردية وسنعمل على تقديم الإقليم وحكومة إقليم كردستان ومع العراق والدول المجاورة ، كذلك لا نقبل الظلم من أحد ولا على أحد ونسعى بكل جدية لتطبيق العدالة على الجميع .

المدينة وبينت في مكان آخر ، وفي الفقه الإسلامي فضل الفقهاء أبوابا كثيرة حول هذه المسألة لتحقيق مصلحة أفضل وأحسن للمواطنين . لكن رغم هذا يجب التمسك بقوابط الأديان وعدم اتخاذ أي إجراء إلا بعد مشاورة طويلة مع جميع الجهات المختصة ذات العلاقة .

«هل أقدمت الوزارة على تقديم المساعدات لترميم المعابد والمرقد الأيزيدي؟»

– أي طلب تم تقديمه من قبل المديرية العامة للأيزيديين قمت بزيارة المديرية العامة للوزارة قمنا بتفقدية دون توان منا .

«هل سبق أن زرت مزارات ومعابد الأيزيديين ورجال الدين الأيزيديين؟ وهل شاركتكم في أعيادهم؟»

– لم تقم بزيارة المعابد لكن في مناسبة عيد الأيزيديين قمت بزيارة المديرية العامة لهم

«هل من خططكم المستقبلية بناء الكنائس على نفقة وزارة الأوقاف كما هو حال الجوامع؟»

– الذين يبنيون المساجد هم الذين قدموا مساعدات خيرية وليس من ميزانية حكومة الإقليم إلا ترميم الجوامع .

«هناك كلام عن رغبتكم في حل مديريتي أوقاف السجدة والأيزيدية؟»

– المديريةا فعالتان وتقومان بنشاطاتهما على أتم وجه ولا صحة لمثل هذا الكلام .

**التنوع أساس التعايش**

«هل من آمناكم أن يكون المجتمع الكرديستاني على ديانة واحدة؟»

– أمل وسعي كل إنسان أن يكون الآخر على دينه إذ كان هذا يسعدهم، لكن هذا الأمل لا يحقق ما نصيبو إليه من تعايش وحوار وتفاهم ، بقّد

**المستفيدون في الماء العكر**

«تناقلت الصحف أخبارا تقول إن وزير الأوقاف يعمل لحزمة الأحزاب الإسلامية من خلال استخدام أموال الحكومة كيف تعلقون على ذلك ؟»

– هذا غير صحيح وفي لقاء مع القناة الفضائية (كه في كردستان )بينت ذلك في لقاء بتاريخ ٩٥ / ٢٠١٢ ولا أساس لهذا الإقرار. نحن في وزارة الأوقاف نعمل بالقانون الذي سن في عام ٢٠٠٧ رقم(١١)الذي شرعه برلمان كردستان ويعد ذلك صادق عليه رئيس إقليم كردستان ونحن نسعى لتطبيق مواد هذا القرار ونفعلها ، وانتم تستطيعون أن تسألوا علماء الدين وكذلك رجال الدين كما يسوونهم كم هم محترمون من قبل جميع أطراف الشعب ، وكما أسلفنا فإن الوزارة ملك لجميع المواطنين ويجب أن نعاملهم سواسية لا فرق بينهم. لكن وفي كل زمن هناك من يضطاد في الماء العكر ويخلق المشاكل. المواطنون لا يصدقون هذه الأكاذيب ولا يتفقون بمروجيها .

**هدم المصلحة العامة**

«ما هي الإجراءات التي قامت بها وزارتك تجاه تنقيب مزار الأيزيديين وهمدة؟ وهل اتمت راضون عن هذا القرار؟»

– نحن لسنا مع أي إجراء لهدم أية دور من دور العبادة لان هذا يخلق الحساسية ويهدم ما أسلفنا نكره بداية بين المواطنين، لكن إذا كان هناك مكان وتطلبت المصلحة العامة لنقل هذا المكان إلى آخر ويثابه من جديد لاستخدام المكان لمصلحة المواطنين عامة فهذا شيء مقبول. كانت هناك حالات هدمت فيها مساجد لوقوعها في الطريق العام مثلا عند تغيير (طوبوغرافية

**المساواة بين الجميع**

«ما دور وزارتك في المحافظة على حقوق مكونات المجتمع الكرديستاني بمختلف طوائفهم وأديانهم؟»

– الشعوب في عملية التعارف بمعنى التزاور والتعارف ووسائله وكذلك الإخوة والمواطنة والإنسانية ، هذا كله نحن مارسناه في النطاق العملي على كافة المستويات . ووزارة الأوقاف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لها علاقة بالمواطنين لان هذه الوزارة لهم وفي خدمتهم والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا .( .وزارة الأوقاف اسمها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان بمعنى الدين الإسلامي لا توجد أقلية أو أكثرية بل يوجد مسلمون وغير مسلمين وهناك واجبات وحقوق وهي متساوية والقانون يجب أن يكون فوق الجميع ونحن جميعا في وطن واحد بمعنى يجب علينا جميعا أن نحافظ على هذا الوطن مهبط الأنبياء والمرسلين عليهم السلام )لذا فان رفعة هذا الوطن فخر للجميع جميع مكوناته . والوزارة تعاملت مع غير المسلمين بما سنه القانون لضمان حقوقهم وأعطى لهم حقهم ، المنظمات من المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان تذكر ذلك في تقاريرها السنوية حيث أن التعايش السلمي في إقليم كردستان يسير بخطة سلمية وحالة صحية رغم اختلاف الأديان والمذاهب والطوائف .